الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٥٤
المعقودة يوم الاثنين
٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

# محضر موجز للجلسة الرابعة والخمسين

الرئيس: السيد سيسيه (السنغال)

## المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.3/49/SR.54
16 December 1994
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

94-82645

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

البند ٩٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/49/38، A/49/176 و A/49/204-E/1994/90 و A/49/205-E/1994/91 و A/49/217-E/1994/103 و S/1994/894-A/49/287- و Corr.1 و A/49/308 و A/49/314 و A/49/327 و Corr.1 و A/49/349 و A/49/354 و A/49/365-E/1994/119 و A/49/378 و A/49/381 و A/49/462 و Corr.1 و A/49/506 و A/49/532 و A/49/587 و Corr.1 و A/C.3/49/13) و A/C.3/49/26)

١- السيدة ريز سانشيز دي فيلمان (غواتيمالا): استعرضت أنشطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمرأة حتى عقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وذكرت أن خطة العمل التي سيعتمدها المؤتمر ذات أهمية سياسية بالنسبة لحكومات بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس التي كانت تتحدث باسمها. وذكرت أن خطة العمل ستوضح السبل التي تستطيع بها الدول الأعضاء، على الصعيد الدولي، مواصلة النهوض بمركز المرأة.

٢- وذكرت أن أمريكا الوسطى على الرغم من العقبات الهائلة القديمة العهد التي حالت دون تطورها الاقتصادي والاجتماعي قد بدأت مؤخرا مرحلة تتميز بالديمقراطية وتعزيز سيادة القانون. وقالت إن المرأة في أمريكا الوسطى قد أصبحت مساوية للرجل أمام القانون وأن ذلك قد أتاح لها مزيدا من فرص التعليم والتدريب المهني ومن ثم التمتع بحرياتها الأساسية لا ككائن بشري فحسب بل أيضا كمواطن لـ جميع الحقوق السياسية والمدنية الفردية والجماعية. على أنها ذكرت أن هذه التغييرات الهائلة لم تقض على ضروب التفاوت الوظيفية والهيكلية التي مازالت تعاني منها المرأة في تلك المنطقة من مناطق العالم. وأضافت أنه بناء على ذلك اعتمدت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي اجتمعت في مار دل بلاتا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ برنامج عمل خاصا بالمرأة يمثل مساهمة المنطقة في مؤتمر بيجينغ ويشمل الأولويات الست التالية: الاعتراف بالتعددية الثقافية في المنطقة، والقضاء على الفقر والتهميش الاجتماعي، واشتراك المرأة على قدم المساواة في عملية اتخاذ القرارات في القطاعين العام والخاص، ومشاركة المرأة على قدم المساواة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقضاء على العنف الموجه ضد المرأة والاحترام الكامل لحقوقها الأساسية، والدعم والتعاون على الصعيد الدولي. وذكرت أن التدابير الحكومية في بلدان أمريكا الوسطى ينبغي أن تأخذ أيضا في الاعتبار التنوع الإثني والثقافي في المنطقة وكذلك الفوارق البيولوجية بين الرجل والمرأة. وينبغي أن تركز هذه التدابير لا على وسائل الراحة المادية فحسب بل أيضا على التنمية

(السيدة رويز سانشيز دي فيلمان، غواتيمالا)

المستدامة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

٣- وذكرت أن المرأة هي الضحية الأولى لازدياد الفقر. وأن المرأة في المناطق الريفية وفي مدن الأكواخ والعاملة المهاجرة والمرأة اللاجئة والمشردة تعاني من الفقر على وجه خاص بسبب انخفاض مستوى تعليمها وفرصها المحدودة للغاية في التدريب والحصول على وسائل الانتاج. وأضافت أنه في أوقات الأزمات الاقتصادية والسياسية تضطر أعداد متزايدة من النساء إلى إعالة أسرهن. وعلى ذلك ينبغي للحكومات أن تعطي أهمية خاصة في سياساتها الاجتماعية إلى دور المرأة في الانتاج وإلى تحسين الخدمات بما يتيح لها أن تحقق امكانياتها وخاصة خارج البيت. وقالت إن هذه التوصية تصدق بوجه خاص بالنسبة للبلدان التي تمثل فيها المرأة نسبة أكبر في القطاع غير المنظم الذي لا يحتاج إلا إلى قدر ضئيل من التعليم. وأضافت أن بلدان أمريكا الوسطى ترحب مع ذلك بالاتجاه الذي أشار إليه الأمين العام وهو ازدياد نسبة المرأة في جميع القطاعات الاقتصادية. وذكرت أن بلدان أمريكا الوسطى تتفق مع الأمين العام في اعترافه بضرورة التوسع في فرص المرأة في الاشتراك في أعلى مستويات هيئات اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية كوسيلة لمكافحة الفقر والقضاء على التمييز ضد المرأة.

٤- وذكرت أنه قد تحقق تقدم كبير في المنطقة بالنسبة لزيادة فرص المرأة في المشاركة في عملية اتخاذ القرارات في قطاعات الحياة الاجتماعية المختلفة. وقالت إن أعدادا متزايدة من النساء يشغلن مناصب رسمية رفيعة وخاصة في كوستاريكا ونيكاراجوا وهندوراس. وأضافت أنه لابد من بذل جهود تثقيفية لتعزيز الاحترام المتبادل بين الرجل والمرأة وتطبيق أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وذكرت أنه ينبغي مواصلة الدعم المقدم للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة وتوفير جميع الموارد التي تحتاج اليها للنهوض بولايتها.

٥- وفيما يتعلق بالاحترام الكامل للحقوق الأساسية للمرأة، ذكرت أن بلدان أمريكا الوسطى تجدد التعهد بما التزمت به في الإعلان الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الانسان في فيينا، وتؤكد من جديد التزامها باحترام هذه الحقوق بالنسبة للجنسين على السواء. وذكرت أن بلدان أمريكا الوسطى أعربت في المؤتمر الإقليمي لحقوق الإنسان الذي عقد في كوستاريكا في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ عن قلقها إزاء العنف الموجه ضد المرأة وشاركت في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، تحت رعاية منظمة

(السيدة رويز سانشيز دي فيلمان، غواتيمالا)

الدول الأمريكية، في اعتماد اتفاقية الدول الأمريكية بشأن منع العنف الموجه ضد المرأة ومعاقبة مرتكبيه والقضاء عليه.

٦- وذكرت أن بلدان أمريكا الوسطى قلقة للمناخ الاقتصادي غير المواتي وأثره السلبي على التغيير السياسي في المنطقة، وأن هذه البلدان ترى ضرورة التعاون الدولي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بها. وأضافت أن هذه البلدان تطالب المجتمع الدولي بمساعدة البلدان الأقل نموا في حل مشاكلها التعليمية والصحية الخطيرة، وتأمل أن تتمكن لجنة مركز المرأة بحلول دورتها القادمة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية التي ستعتمد في مؤتمر بيجينغ، وأنها على استعداد لتقديم الدعم في هذا الصدد وفقا لما التزمت به من تعزيز مركز المرأة على نحو ما أعاد رؤساء تلك الدول تأكيده مؤخرا في مؤتمر قمة الرؤساء الذي عقد في غواسيمو بكوستاريكا.

٧- السيد ماير هوفر-غروينيوهيل (النمسا): قال إن النمسا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وذكر على وجه الخصوص أنه يؤيد وجهة نظر الاتحاد الأوروبي بشأن ضرورة تعزيز فعالية لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، وبشأن المشاكل التي تترتب على بعض التحفظات التي أبديت بشأن تلك الاتفاقية، وبشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٨- وذكر فيما يتعلق بتلك الأعمال التحضيرية أن النمسا يهمها أن تتحرك العملية إلى الأمام بقدر الامكان، خاصة وأن النمسا تشغل مركز أحد نواب رئيس لجنة مركز المرأة. وأضاف أن النمسا قد رحبت مؤخرا بإنشاء لجنة تحضيرية لمؤتمر بيجينغ في فيينا نظمتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا واشترك فيها ٤٤ عضوا من أعضاء اللجنة ومثل فيها عدد كبير من مؤسسات الأمم المتحدة. وقال إن هذا المؤتمر الإقليمي سبقته ندوة للمنظمات غير الحكومية في فيينا اشترك فيها ممثلو ١٧٠٠ منظمة من جميع بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنها البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال وأن النمسا قد بذلت جهودا خاصة لتيسير مشاركة هذه البلدان في الندوة. وأضاف أن الندوة قد اعتمدت وثيقة قوية بعنوان "ندوة المنظمات غير الحكومية في فيينا لعام ١٩٩٤: دعوة إلى العمل".

(السيد ماير هوفر-غروبنيو هيل، النمسا)

٩- وقال إن المؤتمر التحضيري الاقليمي أجرى حوارا بشأن النهوض بالمرأة، وخاصة مع البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال، واعتمد برنامج عمل اقليميا لن يكون فقط اسهاما في برنامج العمل العالمي ولكنه مصمم أيضا للتنفيذ المباشر في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وأضاف أن بعض عناصر البرنامج لها أهمية خاصة، مثل مبدأ أن حقوق المرأة هي من حقوق الانسان، وأن المساواة والمشاركة بين المرأة والرجل تقتضي مزيدا من الاقتسام العادل للسلطة الاقتصادية والسياسية؛ واقتراح أن تعرض على لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة مسألة حق الأفراد في التقدم بالتماسات، وهو اقتراح سيتعين أن تنظر فيه لجنة مركز المرأة ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة؛ وضرورة أن يراعى في برامج التكيف الهيكلي ما قد يكون لها من آثار خاصة بالنسبة للمرأة؛ واقتراح أن تكون للرجل والمرأة حرية الاختيار بين العمل طول الوقت والعمل لبعض الوقت وأن تتمتع بالحماية فيما يتعلق بالعمل والضمان الاجتماعي؛ وأخيرا مسؤولية الرجل عن مساعدة المرأة في العمل المنزلي وفي رعاية الأطفال ورعاية المسنين من أفراد الأسرة.

١٠- وذكر فيما يتعلق بمتابعة المؤتمر الإقليمي أن برنامج العمل يشتمل على عدة توصيات هامة. فهو، في جملة أمور، يدعو اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى أن تنظر في دورتها العادية القادمة في إنشاء آليات للتنفيذ والرصد. كذلك يدعو البرنامج إلى انشاء مركز دولي للمنظمات غير الحكومية بالبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال بهدف مساعدة تلك المنظمات في بدء نشاطها، كما يدعو الى تقدير تكلفة البرنامج الرئيسي لتمكين المرأة. وأخير فإن المؤتمر التحضيري الذي عقد في فيينا يدعو الى أن تكون لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا مسؤوليات رئيسية نحو البلدان النامية حيث يوجد عدد كبير من البلدان لمانحة في هذه المنطقة.

١١- ورحب بالقرار الذي اتخذته الأمين العام للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة، السيدة مونجيلا، وهو التركيز في الأيام القليلة القادمة على جزأي برنامج العمل اللذين مازالا أقل أجزائه تطويرا وهما الجزء الخامس (الترتيبات المالية) والجزء السادس (الترتيبات المؤسسية). كما أعرب عن تأييده القوي للنقاط التي أثارتها فيما يتعلق بمتابعة المؤتمر العالمي. ووافق على أنه لن تكون هناك متابعة ما لم يبدأ قيام المؤسسات على الصعيدين الوطني والدولي.

١٢- وأشار، أخيرا، إلى أن مسائل المرأة تدخل عمليا في جدول أعمال كل من اللجنتين الثانية والثالثة بل

(السيد ماير هوفر غروبنيوهيل، النمسا)

في جداول أعمال سائر لجان الجمعية العامة، وإلى أن تناول مسائل المرأة يعنى في الواقع تناول جميع المسائل الحيوية التي تواجه الإنسانية في الوقت الحاضر.

١٣- السيدة ديون (كندا): قالت إن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انتهى إلى التزامات عملية في المجالات الرئيسية مثل تمكين المرأة والتعليم والصحة وجميع المسائل الأساسية بالنسبة للنهوض بالمرأة قد عزز اهتمام الكنديين بالنهوض بالمرأة. وذكرت أن المؤتمر العالمي القادم للتنمية الاجتماعية سيواصل مناقشة مسائل التكامل الاجتماعي وتخفيف حدة الفقر والعمالة التي هي أيضا مسائل تهم المرأة.

١٤- وذكرت أن وفدها يثني على المبادرات المحددة في تقرير المفوض السامي لحقوق الانسان التي أريد بها إدماج حقوق الإنسان للمرأة في صميم أنشطة وبرامج مركز حقوق الإنسان، ويرحب بما أعرب عنه من اهتمام بالإسهام في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وأضافت أن وفدها أيضا مسرور لما أوصى به رؤساء الهيئات التعاهدية لحقوق الإنسان من أنه ينبغي تخصيص اجتماع في عام ١٩٩٥ لبحث سبل زيادة فعالية رصد حقوق الإنسان للمرأة، وما اقترحوه من تعديل المبادئ التوجيهية لتقديم التقارير، ومن مطالبة الدول بأن تضمن تقاريرها معلومات عن حالة المرأة، ومن ضرورة تعزيز لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة. وذكرت أن وفدها يرحب باعتماد الجمعية العامة للإعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة وتعيين مقرر خاص للجنة حقوق الانسان بشأن هذه المسألة. وأضافت أن وفدها يؤيد تأييدا كاملا عمل المقرر الخاص ويحث جميع الدول على الاستجابة السريعة لما يطلبه من معلومات والتعاون في أية استقصاءات يقوم بها المقرر الخاص في المستقبل.

١٥- وذكرت أن وفدها يعتقد أن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة يمكن أن يكون حافزا إلى التقدم فيما يتعلق بتحقيق المساواة للمرأة في جميع أنحاء العالم، ويتطلع إلى المؤتمر باعتباره محفلا يمكن فيه دراسة الإصلاح المؤسسي في الأمم المتحدة بحيث يتحقق الاعمال الفعال لحقوق المرأة.

١٦- وذكرت أن العملية التحضيرية في كندا بدأت بالتعاون مع مجموعة واسعة من المنظمات والمصالح والأفراد. وذكرت أنه تم الاضطلاع ببرنامج قومي في مجال الإعلام والاتصالات كان موضوعة "إيجاد عالم تتحقق فيه المساواة". وأضافت أن كندا تعترف بالمشاركة المتزايدة للمنظمات غير الحكومية

(السيدة ديون، كندا)

فى المؤتمرات الدولية وتؤيد هذه المشاركة تأييدا كاملا. وأشارت إلى أن محافل المنظمات غير الحكومية التى لها صلة بالمؤتمرات الحكومية الدولية قد أخذت تزداد ارتباطا بالمسائل التى تناقش فى تلك المؤتمرات. وقالت إن كندا تعلق أهمية كبيرة على التقرير الوطنى الذى ستقدمه إلى المؤتمر العالمى. وأوضحت أن التقرير سيكون مساهمة فى بحث حالة نساء العالم وأداة مفيدة لاستعراض ما تم إنجازه فى كندا منذ عام ١٩٨٥ وما هنالك من أمور تنتظر الإنجاز. وأضافت أن كندا تتطلع إلى استضافة ندوة دولية عن المرأة ووثائق الإعلام تعقد فى أوائل عام ١٩٩٥ وتقوم بتنظيمها اليونسكو فى إطار الأنشطة التحضيرية للمؤتمر العالمى.

١٧- وذكرت أن كندا قد سرها أن تشترك فى الاجتماع التحضيرى الإقليمى للجنة الاقتصادية لأوروبا. وقالت إن برنامج عمل تلك اللجنة يوجه عناية كبيرة إلى حقوق المرأة باعتبارها من حقوق الإنسان ويعكس القرارات ذات الصلة المتعلقة بالصحة الإنجابية والجنسية للمرأة والتى اتخذت فى المؤتمر الدولى للسكان والتنمية. وأضافت أن برنامج العمل ووثائق الاجتماعات التحضيرية الإقليمية الأخرى ستكون اسهاما قيما فى وضع برنامج عمل عالمى؛ وذكرت أن وفدها يحث الإمانة العامة على إدماج نتائج تلك الاجتماعات فى مشروع برنامج العمل. وقالت إنها تتطلع إلى تلقى ذلك المشروع قبل الدورة القادمة للجنة مركز المرأة بوقت كاف حتى يمكن إجراء المشاورات الداخلية اللازمة. ولكنها حذرت فى الوقت نفسه من محاولة إعداد وثيقة مسرفة الطموح. واختتمت كلمتها بقولها إن رسالة المؤتمر العالمى ينبغى أن تبلغ إلى جميع النساء وأن هذه ليست مسؤولية الحكومات وحدها ولكنها مسؤولية المجتمع كله.

١٨- السيدة ثاذراجاسنغام (ماليزيا): قالت إن التعليم والتدريب والاعتراف بحقوق المرأة أمور أساسية فى الجهود التى تبذل للنهوض بالمرأة وأن من الضرورى تثقيف المجتمع ككل. وذكرت أنه يتعين تعزيز المساواة للمرأة، وخاصة فى المجال الاقتصادى، ولابد من الاعتراف بالاسهام الفريد غير المنكور للمرأة فى هذا المجال. وأضافت أن العمل الايجابى على الصعيدين الوطنى والدولى لتعزيز مشاركة المرأة فى جميع الانشطة الاقتصادية، وخاصة على مستوى اتخاذ القرارات، ينبغى أن يستمر حتى تستطيع المرأة التمتع بفوائد عملية التنمية وتمارس بعض السيطرة على حياتها.

١٩- وذكرت أن التقدم والنهوض بالمرأة أمران لهما أهمية خاصة فى المناطق الريفية. وينبغى بذل كل

(السيدة ثاناراجا، سنغافورة، ماليزيا)

الجهود لتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية في اطار خطط التنمية الوطنية. وقالت ان ماليزيا باعتبارها احدى الدول الرئيسية التي اخذت زمام المبادرة لعقد مؤتمر القمة المعني بالتقدم الاقتصادي للمرأة الريفية، وهو المؤتمر الذي عقد في جنيف في عام ١٩٩٢، تواصل جهودها في هذا المجال. وأضافت أن ماليزيا تأمل أن يتيح المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي سيعقد في بيجينغ فرصة لاستعراض جميع المشاكل التي تواجه المرأة وتعزيز العمل الدولي لصالحها.

٢٠- وقالت إن برنامج العمل الذي سيعتمده المؤتمر لا ينبغي أن يكون تكرارا لاستراتيجيات نيروبي التطلعية بل ينبغي أن يحدد العقبات التي تحول دون تنفيذها ويوصي بالسبل والوسائل التي تحقق تلك الاهداف بحلول سنة ٢٠٠٠. وأضافت أن برنامج العمل ينبغي أن يتصدى للأسباب الجذرية للمشاكل المحددة، وأن يعكس وجهة نظر المرأة ويوفر مؤشرات لمشاركتها في البحث عن حلول لتلك المشاكل كما ينبغي أن يركز البرنامج على التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة، وخاصة على القضاء على الفقر والامية. وأوضحت أن الامية تستبعد المرأة من الاعمال المنتجة وتؤثر على نوعية حياتها. وقالت إن من الامور الحاسمة اعطاء أولوية عالية لتحقيق الإلمام بالقراءة والكتابة للجميع بحلول سنة ٢٠٠٠. وأضافت أنه يتعين اتخاذ خطوات لضمان تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الانتفاع بالعلم والتكنولوجيا حتى يتم تغيير الانماط الشائعة التي تصور الخبرة العلمية والتقنية باعتبارها مجالا مقتصرا على الرجال.

٢١- وقالت إن وفدها ينظر بقلق عميق إلى انتشار المنازعات المسلحة التي تجعل الملايين من الناس، وخاصة من النساء والاطفال، لاجئين ومشردين. وأضافت أن ضعف النساء والاطفال يعرضهم لفظائع التعذيب والاغتصاب والمضايقة والانتهاك الصارخ لحقوقهم الانسانية. وذكرت أن الأمم المتحدة لها دور هام في كفالة أمنهم ورفاهم، وأنه لا ينبغي أن يغيب عن البال في هذا الصدد أن المرأة أيضا تستطيع أن تسهم في عملية نزع السلاح.

٢٢- وذكرت أن وفدها يرحب بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لمساعدة المرأة في اكتساب المهارات اللازمة للوصول إلى مراكز اتخاذ القرار والجهود الذي يبذلها المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة لإدماج المرأة في عملية تقرير السياسات. وقالت إن هذه الجهود قد عملت على إشراك المرأة في التجارة والصناعة وفي التخطيط الإنمائي الوطني وفي

(السيدة ثاناراجاسنغام، ماليزيا)

حماية البيئة. وأضافت أن وفدها يؤيد تأييدا كاملا النهج الشامل فى العمل على النهوض بالمرأة. وفيما يتعلق بالدمج المقترح للمعهد الدولى للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الامم المتحدة الانمائى للمرأة، ذكرت أن وفدها يرى ما ارتأته اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية من ضرورة القيام بمزيد من الدراسة قبل اتخاذ قرار نهائى بشأن هذه المسألة. وأضافت أن مشكلة اعادة توزيع الموظفين وفقدان الموظفين المحليين لوظائفهم فى حالة الاندماج مشكلة ينبغى التصدى لها. وقالت انه ينبغى اجراء مشاورات واسعة وأن تكون المحصلة النهائية هى تعزيز وتنسيق وتحقيق كفاءة الجهود التى تبذل للنهوض بالمرأة.

٢٣- وقالت إن ماليزيا يقلقها تزايد حدوث جميع أشكال العنف الموجه ضد المرأة والذى ينتهك حقوقها الانسانية. وذكرت أنه يسخطها بوجه خاص ما يقوم به الصرب فى البوسنة والهرسك من أعمال غير انسانية تتمثل فى اغتصاب النساء كسلاح من أسلحة الحرب. وقالت انه ينبغى تقديم مرتكبى هذه الفظائع إلى المحاكمة وأنه يتعين أن تصدر عن المجتمع الدولى رسالة واضحة مؤداها أن أحدا لن يبارك العنف الموجه ضد المرأة ولن يصبر عليه. وأضافت أن تأييد اعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف الموجه ضد المرأة هو خطوة فى الاتجاه الصحيح.

٢٤- وفيما يتعلق بتقرير الامين العام عن تحسين مركز المرأة فى الامانة العامة (A/49/587)، ذكرت أنه لم تحدث سوى زيادة طفيفه فى التمثيل العام للمرأة فى الامانة العامة. وأضافت أنه ينبغى تشجيع الامين العام على مواصلة جهوده لبلوغ الهدف العام وهو أن تكون نسبة المرأة فى الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافى ٣٥ فى المائة بحلول عام ١٩٩٥.

٢٥- السيدة توميتش (سلوفينيا): قالت إنه مما يبعث على الأمل أن الاعمال التحضيرية للمؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة قد قطعت شوطا كبيرا على جميع المستويات. وذكرت أن سلوفينيا قد شاركت بنشاط فى الاجتماع التحضيرى الإقليمى الرفيع المستوى الذى نظمته اللجنة الاقتصادية لأوروبا وأيدت الوثيقة الختامية التى اعتمدت فى ذلك الاجتماع.

٢٦- وقالت إن من الأمور البالغة الاهمية أن تلقى كل دولة من الدول نظرة نقدية على حالة المرأة فى اقليمها، وأدها لهذا السبب ستنتهز تلك الفرصة لاستعراض حالة المرأة فى سلوفينيا. وأوضحت أن

(السيدة تومبتش، سلوفينيا)

جمهورية سلوفينيا قد شهدت في العقد الاخير تغييرات اقتصادية واجتماعية - سياسية كبيرة قامت فيها النساء بدور ايجابي حيث نظمن انفسهن للدفاع عن قضايا المرأة داخل الاحزاب السياسية وخارجها. وقالت إن هذه الحركة قد أدت في عام ١٩٩٠ إلى انشاء اللجنة البرلمانية لسياسة المرأة كما أدت في عام ١٩٩٢ إلى انشاء مكتب حكومي لسياسة المرأة، وكلاهما مسؤول عن تعزيز مركز المرأة. وأضافت أن سلوفينيا كانت حريصة منذ استقلالها على ضمان تمتع المرأة في سلوفينيا بالحقوق التي كفلتها الصكوك الدولية الرئيسية في مجال حقوق الانسان. وذكرت أنه تم انشاء وظيفة راع لحقوق الانسان والحريات الأساسية (أمين مظالم) كما انضمت سلوفينيا إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأضافت أنه يمكن القول بأن المساواة القانونية بين الرجل والمرأة قد تحققت في سلوفينيا. أما الوضع فيما يتعلق بالمساواة الفعلية بينهما فشأنه في سلوفينيا شأنه في كثير من البلدان الأخرى حيث تتاح للرجل فرص أكثر من الفرص المتاحة للمرأة. وعلى سبيل المثال فإن فرص المرأة في سلوفينيا أقل من فرص الرجل في الحصول على الأرض ورأس المال وغيرهما من وسائل الإنتاج، ومن ثم فإن فرصها أقل في التأثير وفي القوة الاقتصادية والسياسية. كذلك تأثرت المرأة في سلوفينيا بالزيادة الحادة في البطالة في السنوات الأخيرة. ونتيجة لذلك فإن إحدى أولويات المجتمع في سلوفينيا هي اعطاء المرأة نفس الفرص المتاحة للرجل بضمان تمثيلها على قدم المساواة في مراكز اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية وتحقيق المساواة لها في فرص التعليم على جميع المستويات.

٢٧- وقالت إن وفدها يعلق أهمية خاصة على مسألة العنف الموجه ضد المرأة ويرحب بتعيين السيدة رادهيكا كوماراسوامي مقررا خاصا بشأن هذه المسألة. وذكرت أنه على الرغم من أن العنف الموجه ضد المرأة لم يعد موضوعا يحظر الخوض فيه في سلوفينيا فإن الحالة في هذا الصدد ليست مرضية على الاطلاق. وعلى وجه الخصوص فإن ثمة نقصا في الخدمات المناسبة المتخصصة في مساعدة الضحايا. كما أن الدوائر الحكومية لا تستجيب بما فيه الكفاية لحالات العنف، وكثيرا ما تخفق في مساعدة من يتعرضن لها. وأضافت أن وفدها يأمل في أن تقدم توصيات المقرر الخاص بعض التوجيه في هذا الصدد.

٢٨- وقالت إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة سيكون فرصة لتقييم التغييرات التي حدثت فيما يتعلق بقضايا المرأة خلال العقد الاخير، لا على نطاق العالم فحسب وانما، وهذا هو الأهم، على

(السيدة تومبتش، سلوفينيا)

الصعيد الوطني. وذكرت أن سلوفينيا قد أعدت تقريرها الوطني وفي حسابها هذا الهدف.

٢٩- السيدة أندايانى (إندونيسيا): قالت إن الوضع العالمي تغير تغيرا تاما خلال العقد الذي انقضى منذ مؤتمر نيروبي. وذكرت أن المرأة قد اتيحت لها فرص هائلة ولكنها واجهت أيضا تحديات خطيرة. وأضافت ن من الضروري أن يعتمد المجتمع الدولي تدابير عملية لصالح المرأة التي مازالت تعاني من أشكال التمييز والعنف. وقالت إن المؤتمر العالمي لحقوق الانسان قد أعرب عن القلق إزاء هذا الوضع واعلن أن حقوق الانسان للمرأة ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من أنشطة الامم المتحدة في مجال حقوق الانسان.

٣٠- وذكرت أن مساواة المرأة بالرجل ليست مجرد حق انساني ولكنها تستند إلى الواقع الاقتصادي. فالمرأة تقوم بدور حيوي في الانتاج وتستطيع أن تسهم اسهاما قيما في تقرير السياسات وتخطيط السياسة الاقتصادية الوطنية. وكما اشير إليه في الوثيقة A/49/349 المتعلقة بتنفيذ استراتيجيات نيروبي النطلعية، فإن المرأة لم يتحقق لها شئ قريب من المساواة بالرجل في الوظائف العليا. وقالت إن وفدها لذلك يرحب بقرار لجنة مركز المرأة بإعطاء الاولوية في دورتها لعام ١٩٩٥ لمسألة المرأة وعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية. وقالت إن التحيز ضد المرأة في مجالات العمل والتدريب والترقي ينبغي القضاء عليه والتركيز بصفة خاصة على التعليم لأن المعرفة هي الخطوة الأولى نحو التمكين. وذكرت أنه ينبغي أن تكون المرأة على وعي بحقوقها القانونية وأن حكومتها تقوم باتخاذ اجراءات في هذا الصدد. وقالت ان حكومتها تحاول أيضا زيادة خدمات الدعم القانوني للفقيرات واسرهن. على أن حكومتها تدرك أن التعليم وحده لا يكفي وأنه لابد من تغيير المواقف وانماط السلوك التي أدت إلى التمييز الهيكلي ضد المرأة.

٣١- وذكرت أن إندونيسيا قد وقعت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في تموز/يولية ١٩٨٠ وصدقت عليها في عام ١٩٨٤. وقالت إن وفدها يعلق أهمية كبيرة على هذا الصك ويقلقه ما تتعرض له فاعليته من تهديد. وأضافت أن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة لم يتح لها الوقت الكافي للنظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف ولاجراء حوار بناء مع تلك الدول، وأنه يتعين اتخاذ اجراءات لتصحيح هذا الوضع.

(السيدة أندايانى، إندونيسيا)

٣٢- وقالت إن المؤتمر الوزارى الثانى لآسيا والمحيط الهادئ المعنى بالمرأة والتنمية قد عقد فى جاكرتا تحت رعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأسيا والمحيط الهادئ. وذكرت أن المؤتمر أشار إلى أن النمو الاقتصادى الهائل الذى تحقق فى المنطقة لم يصحبه أداء مماثل فى تعزيز مركز المرأة وأن القضاء على الفقر مسألة أساسية فى هذا الصدد. وقالت إن المؤتمر العالمى للتنمية الاجتماعية ينبغى أن ينظر الى المسألة من منظور المرأة وخاصة إزاء تحول الفقر الى ظاهرة تتعلق أساسا بالمرأة. واضافت ن كثيرا من الوفود فى ذلك المؤتمر أشارت إلى أنه على الرغم من زيادة مشاركة المرأة فى العمل فى بلدانها فإن كثيرا من النساء كن يعملن فى وظائف منخفضة الأجر ولا تحتاج إلى مهارة كبيرة. وذكرت أن المؤتمر أشار أيضا إلى ضرورة التأكيد على زيادة تقاسم مسؤوليات الأسرة. وأضافت ان اعلان جاكرتا بشأن النهوض بالمرأة فى آسيا والمحيط الهادئ، وهو الاعلان الذى اعتمده المؤتمر، ذكر أنه ينبغى ادماج المرأة ادماجا تاما فى عملية تقرير السياسات وفى تنفيذها، وأنه ينبغى أن تتاح لها فرص متاكفئة فى جميع المجالات من خلال زيادة فرصها فى التعليم، وانه ينبغى اعطاء الاولوية للبرامج الصحية الموجهة للمرأة فى مختلف مراحل العمر. كذلك شدد الاعلان على ضرورة القضاء على الفقر المطلق وتعزيز الاليات الوطنية للنهوض بالمرأة، والقضاء على العنف الموجه ضدها فى الاسرة وفى المجتمع وفى ظروف المنازعات.

٣٣- وفيما يتعلق بالدمج المقترح للمعهد الدول للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الامم المتحدة الانمائى للمرأة، ذكرت ان وفدها قد قرأ باهتمام خاص المقترحات التى قدمتها فى هذا الصدد اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية فى تقريرها (A/49/365) وأنه يأمل فى أن تناقش المسائل التى اثيرت فى ذلك التقرير.

٣٤- السيد هانسون (الدانمارك): قال إنه يتحدث باسم بلده ونيابة عن بلدان الشمال وهى أيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج.

٣٥- وذكر أن بلدان الشمال تعتقد أن للمرأة تأثيرا ايجابيا على التنمية الاقتصادية فى مجتمعاتها وأن هذا الاعتقاد تؤيده الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤ بشأن دور المرأة فى التنمية (A/49/378) ويمكن أن يكون هو نقطة البداية فى مناقشات اللجنة الثالثة وفى الدورة القادمة للجنة مركز المرأة.

(السيد هاكونسن، الدانمارك)

٣٦- وقال إن جميع المؤتمرات التحضيرية الاقليمية للمؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة قد تم عقدها وأن اللجنة امامها خمس وثائق اقليمية نهائية. وذكر أن من الضرورى تحديد العناصر المشتركة بين هذه الوثائق للتأكد من أنها قد انعكست فى برنامج عمل بيجينغ.

٣٧- وأضاف أن الاجتماع التحضيرى الاقليمى الرفيع المستوى لمنطقة اوروبا قد ركز على المسائل التالية: حقوق الانسان للمرأة، والمساواة فى تقاسم السلطة الاقتصادية والسياسية، والاستقلال الاقتصادى للمرأة، والتوفيق بين العمل والاسرة، ودور الرجل كشريك على قدم المساواة فى المنزل، والحقوق الانجابية، والصحة الانجابية، وتحقيق المساواة بين الجنسين فى جميع مجالات تقرير السياسات وتنفيذها. وقال إن محفل بلدان الشمال لعام ١٩٩٤ الذى عقد فى توركو فى فنلندا قد نظر أيضا فى تلك المسائل وأن بلدان الشمال ستعمل على الدعوة لها فى بيجينغ. كما أعربت هذه البلدان عن أملها فى أن توضع مسألة تعبئة الموارد اللازمة للعمل مستقبلا بالنسبة لهذه المسائل على جدول أعمال الدورة التى تعقدها لجنة مركز المرأة فى آذار/مارس ١٩٩٥.

٣٨- وقال إن مما يؤسف له أن الوثائق الاساسية المتعلقة بالمشاورات غير الرسمية بشأن مشروع برنامج العمل الذى سيصدر عن مؤتمر بيجينغ قد ابلغت إلى الدول الأعضاء فى وقت متأخر، مما يعنى أن توصيات الامانة العامة، بما فيها التوصيات الهامة المتعلقة بترتيبات تنفيذ ورصد برنامج العمل، لم يبدأ النظر فيها إلا الآن. وذكر أن مسألة التمثيل مسألة حاسمة وأنه لا بد من قيام التعاون الوثيق بين مختلف البرامج والمؤسسات المعنية بالمرأة فى منظومة الامم المتحدة، ولابد من تجميع الموارد لتعزيز فعالية الانشطة فى هذا المجال. وذكر فى هذا الصدد أن من المؤسف أن الاقتراح الذى تقدم به الامين العام لادماج المعهد الدولى للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الامم المتحدة الانمائى للمرأة قد أدى إلى كثير من الارتباك وربما إلى البطء فى أنشطة المعهد المذكور.

٣٩- وفيما يتعلق بمسألة حقوق الانسان للمرأة، قال إن بلدان الشمال تعلق أهمية كبيرة على اتفاقية القضاء على جميع أشكل التمييز ضد المرأة، وهى الاتفاقية التى صدق عليها ١٣٤ بلدا وتقدم بشأنها تقارير دورية. على أنه أضاف أن تلك البلدان تتساءل عما اذا كان للاتفاقية أثر فعال بما فيه الكفاية فى حماية المرأة من التمييز الموجه ضدها. وذكر فى هذا الصدد أن تلك البلدان توجه الاهتمام إلى الاقتراح الوارد فى برنامج العمل الاقليمى الاوروبى والذى يدعو إلى وضع بروتوكول اختيارى

(السيد هاكونسن، الدانمارك)

للاتفاقية يسمح بحق تقديم الالتماسات الفردية في حالات التمييز ضد المرأة. وقال انه يمكن صياغة هذا الحق وفقا لما اتبع في صكوك حقوق الانسان الاخرى.

٤٠- وذكر أن بلدان الشمال تؤيد أيضا التوصية الاوروبية التي تدعو الى توفير الوقت الكافي والموارد الضرورية لاجتماعات لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة حتى تتمكن من القيام بوظائفها. وأضاف أن حالة تقديم التقارير حالة يرثى لها كما جاء في تقرير الامين العام (A/49/308). وأوضح أن الفترة التي تمتد من تاريخ تقديم البلد لتقريره حتى مناقشة اللجنة له قد تستغرق حاليا ما يصل الى ٥ سنوات. وقال إنه يتعين اتخاذ تدابير جديدة قد تشمل النظر في نفس الدورة في التقريرين الثاني والثالث للبلد أو في التقريرين الثالث والرابع له.

٤١- وقال ان من الامور البالغة الاهمية أيضا أن تنظر البلدان التي ابدت تحفظات على الاتفاقية في سحب هذه التحفظات. كما ينبغي للدول الاعضاء أن تستعرض تشريعاتها الوطنية لجعلها متفقة والاتفاقية.

٤٢- وفيما يتعلق بحقوق الانسان للمرأة، أعرب مرة أخرى عن تأييد بلدان الشمال الكامل لجميع الجهود التي تبذل للقضاء على العنف الموجه ضد المرأة. وقال ان هذه البلدان ترحب بتعيين مقرر خاص بشأن العنف ضد المرأة وتعتقد أنه يتعين أن تقوم المحكمة الدولية التي أنشئت لمحاكمة مرتكبي الجرائم المرتكبة في يوغسلافيا السابقة بمحاكمة مرتكبي الجرائم البشعة التي ارتكبت ضد المرأة.

٤٣- وقال إن بلدان الشمال ترحب ببرنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد بالقاهرة وتؤيد العناصر الرئيسية في ذلك البرنامج، وخاصة التركيز على التعليم والصحة وتمكين المرأة والتنمية الاقتصادية المستدامة والبيئة. وذكر أن جميع هذه العناصر، ومعها الاعتراف بأهمية الحقوق الانجابية للمرأة وضرورة تيسير فرص الفتيات والنساء في التعليم والعمل، هي خطوة كبيرة الى الامام. وذكر أن توافق الآراء بشأن هذه المسائل يفتح آفاقا جديدة أمام المؤتمر العالمي القادم للتنمية الاجتماعية، وهو المؤتمر الذي ستستضيفه حكومته في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥. وأضاف أن الموضوعات الرئيسية للمؤتمر، وهي القضاء على الفقر والتوسع في الاعمال الانتاجية والتكامل الاجتماعي، موضوعات ذات أهمية حيوية بالنسبة للمرأة. واختتم كلمته قائلا ان بلدان الشمال ترى انه ينبغي ادماج منظور المرأة في كل من الاعلان وبرنامج العمل اللذين سيعتمدان في

(السيد هاكونسن، الدانمارك)

مؤتمر القمة.

٤٤- السيد كولك (أوكرانيا): قال ان اعلان وبرنامج عمل فيينا بتناولهما للحقوق الاساسية للمرأة كجزء لا يتجزأ من حقوق الانسان العالمية يلقيان ضوءا جديدا على استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة. وذكر أن من المهم لزيادة وعي الجمهور بهذا النهج الجديد القيام بحملة اعلامية منظمة تتناول جميع جوانب حقوق المرأة، ولاسيما في البلاد التي تمر بمرحلة الانتقال حيث اخذت تنبعث من جديد المواقف الابوية نحو دور المرأة في المجتمع.

٤٥- وذكر أن اوكرانيا تؤيد الجهود التي تستهدف ادماج المركز المتساوي للمرأة في الأنشطة الرئيسية لمنظومة الامم المتحدة، ولاسيما ما أوصت به لجنة مركز المرأة من ضرورة زيادة التعاون بين مركز حقوق الانسان وشعبة النهوض بالمرأة.

٤٦- وذكر فيما يتعلق بالمؤتمر العالمي القادم المعني بالمرأة أنه أنشئت في اوكرانيا في اوائل عام ١٩٩٣ لجنة تنظيمية يرأسها نائب رئيس الوزراء. وقد ضمت هذه اللجنة ممثلين من مختلف الوزارات ورؤساء مناهد الابحاث وقادة المنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون المرأة. وأضاف أن اللجنة التنظيمية تعمل في تعاون وثيق مع اللجنة البرلمانية المعنية بحقوق الانسان. وقال إنه تم تحت اشراف هذه اللجنة وضع خطة عمل للفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ حددت أولوياتها في ضوء الوضع الاقتصادي الراهن في اوكرانيا. وذكر أن الخطة تستهدف عقد عدد من المؤتمرات في اوكرانيا. وأضاف انه نظرا لتدهور الحالة الديمغرافية في اوكرانيا فقد تقرر بناء على مبادرة من اللجنة انشاء مركز وطني لتنظيم الاسرة. وقال ان من المزمع أيضا استعراض البرنامج الوطني للنهوض بالمرأة الذي اعتمد في عام ١٩٩٢ وان هدف البرنامج هو تحسين ظروف العمل وضمان الحماية الاجتماعية للمرأة، وانه يشتمل على عدد من التدابير العملية التي تستهدف أن يتاح للمراة حق الاختيار بين العمل طول الوقت أو العمل بعض الوقت أو البقاء في البيت. على أن المنظمات النسائية قد انتقدت هذا البرنامج على نطاق واسع على اعتبار أنه ليس برنامجا واقعيا وأن الحالة الاقتصادية قد حالت دون تنفيذه وأنه لهذا يحتاج إلى اعادة النظر.

٤٧- وذكر، أخيرا، أن وفده يرحب ببرنامج المرأة الذي يقوم برنامج الامم المتحدة الانمائي بتنفيذه في

(السيد كوليك، أوكرانيا)

أوكرانيا. وأوضح أن هذا البرنامج الذى يستغرق سنتين من شأنه أن يساعد على وضع السياسات المبتكرة التى تستجيب لقضايا الجنسين ويأخذ فى الاعتبار الدور المحدد للمرأة وما سيكون لفترة الانتقال من أثر كبير على وضعها.

٤٨- السيد كولوما (شيلى): قال إن حكومته تقلقها قلقا عميقا مشكلة العنف الموجه ضد المرأة والذى يعد انتهاكا للحقوق الأساسية لها ويؤدى إلى استمرار ضروب اللامساواة التى توجد بين المرأة والرجل ويحد من اشتراك المرأة فى تطوير المجتمع. وفضلا عن ذلك فان هذا العنف كثيرا ما يرتكب داخل الاسرة، وهذه مشكلة أكثر خطورة لان الاسرة هى احدى دعائم المجتمع ووسيلة انتقال القيم وأنماط السلوك. وأضاف أن العنف الموجه ضد المرأة لا يعتبر عدوانا على حقوقها المدنية والسياسية فحسب، ولكنه أيضا عدوان على حقوقها السياسية والاقتصادية والثقافية وينطوى على ضرر بالغ بالنسبة للمجتمع ككل. وذكر ان المشاكل التى يثيرها هذا العنف مشاكل معقدة ولا يمكن حلها حلا سريعا. وأضاف أن حلها يتطلب تعاون الحكومات مع كل من له دور فى المجتمع الدولى وفى المجتمع المدنى. وضرب مثلا بشيلى فقال ان من الواضح أن المنظمات غير الحكومية لها دور لا غنى عنه حين يتعلق الأمر بالوصول إلى القطاعات المهمشة فى المجتمع.

٤٩- وذكر أن وفده يؤيد تعيين لجنة حقوق الانسان لمقرر خاص بشأن هذه المسألة، كما يؤيد اعتماد الدول الاعضاء فى منظمة الدول الامريكية لاتفاقية منع العنف ضد المرأة ومعاقبة مرتكبيه والقضاء عليه.

٥٠- السيدة كومار (الهند): قالت ان تنفيذ اعلان وبرنامج عمل فيينا لا يعنى مجرد مكافحة العنف الموجه ضد المرأة، ولكنه يعنى أيضا تشجيع فرص المرأة فى التعليم والعمل والتمكين لها ومشاركتها فى اتخاذ القرارات. وذكرت فى هذا الصدد ان من الضرورى أن تبادر الدول الأخرى الى التصديق على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لأن هذا التمييز، حين يدعمه القانون، هو عدوان على الحقوق الاساسية للمرأة. وأضافت ان من الضرورى انشاء الآليات اللازمة لمكافحة أشكال التمييز الظاهرة وغير الظاهرة فى مكان العمل ومكافحة المضايقة الجنسية والاستغلال والتحيز ضد المرأة فى العمل والتعليم والاجور.

(السيدة كومار، الهند)

٥١- وذكرت أن وفدها يرحب بتعيين السيدة راد هيكا كوماراسوامى (سرى لانكا) مقررا خاصا للعنف ضد المرأة. وذكرت أن الهند فخورة بالانتماء إلى رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمى التى جعلت النهوض بالمرأة والفتاة هدفا من أهدافها الرئيسية.

٥٢- وقالت ان دستور الهند يحظر أى شكل من أشكال التمييز على أساس الدين أو العنصر أو الطائفة أو الجنس أو محل الميلاد. وأضافت أنه صدر تعديلان دستوريان فى عام ١٩٩٢ يحتفظان للمرأة بثلث مقاعد المجالس القروية ومختلف الاجهزة السياسية المحلية. وقالت ان الخطة الوطنية للمرأة التى اعتمدتها الحكومة الهندية تشتمل على مجموعة من التوصيات بشأن المشاركة السياسية، وتقديم الائتمان للمشاريع الخاصة، وملكية الأرض والعقارات، والمسائل القانونية، وخدمات الدعم، والتعليم والصحة. وأضافت أن اللجنة الوطنية للمرأة، التى أنشئت بموجب القانون الفيدرالى تضم ممثلين من الهيئات النسائية ووسائط الاعلام والمهن القانونية والمؤسسات الاكاديمية. وأوضحت أن مهام هذه اللجنة تشمل استعراض القوانين الاتحادية وقوانين الولايات المتصلة بالمرأة، والنظر فى الشكاوى، والعمل فى تعاون وثيق مع المنظمات الدولية من أجل تحسين مركز المرأة. واضافت أن الحكومة قد اعتمدت أيضا خطة عمل وطنية تركز على بقاء وحماية الفتيات والنهوض بهن.

٥٣- وقالت ان نمو المنظمات النسائية غير الحكومية فى الهند كان نموا هائلا؛ وأن هذه المنظمات قد اثبتت وجودها وأنها تعمل فى تعاون وثيق مع الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، وأنها تنشط كذلك فى المناطق الريفية والحضرية. وذكرت أن الحركة النسائية فى الريف الهندى ترجع إلى اوائل هذا القرن وأنه تم فى عام ١٩٤٦ اعتماد ميثاق حقوق المرأة حتى قبل أن تنال الهند استقلالها. وقالت ان المنظمات النسائية تقوم حاليا بحملة نشطة من أجل تحسين الظروف الاقتصادية للمرأة واتاحة فرص العمل لها وحماية حقوقها الاساسية وحقها فى التعليم والامن، كما تسعى إلى ادخال تحسينات فى المجالين الثقافى والبيئى. وأضافت ان هذه المنظمات تقوم بدور مفيد للغاية فى تنفيذ البرامج الحكومية المتعلقة بالفتاة.

٥٤- وقالت ان وفدها يعتقد ان من الضرورى دراسة ما حققته المرأة فى البلدان النامية من نجاح وما منيت به من فشل، لأن المرأة فى هذه البلدان تمثل ٨٠ فى المائة من نساء العالم. وأضافت أن المرأة الهندية التى استطاعت أن تشارك فى عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية قد حققت نجاحا ملحوظا، وأن

(السيدة كومار، الهند)

برامج التنمية قد حققت نتائج أفضل حين كانت المرأة تشارك في تصميم هذه البرامج وفي تنفيذها.

٥٥- وذكرت ان التعليم هو عامل آخر من عوامل التحرير. واشارت الى انه في اعلان دلهي الصادر في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ أكد قادة تسعة بلدان من اكثر البلدان النامية ازدحاما بالسكان التزامهم بتوفير التعليم للجميع. وقد سلموا بأن تعليم الفتاة والمرأة والتمكين لهما هدفان رئيسيان وعنصران أساسيان في التنمية الاجتماعية وفي رفاه وتعليم الاجيال الحاضرة والمقبلة. وذكرت أن ثمة حاجة إلى زيادة مراكز التدريب والبحث في البلدان النامية حتى تقوم بدراسة المشكلات التي تؤثر على المرأة في تلك المجتمعات ومن ثم تتيح لوكالات الامم المتحدة تقديم المزيد من المساعدة الفعالة الى حكومات تلك البلدان.

٥٦- واضافت ان خبرة بعض البلدان يمكن ان تفيد غيرها. فالتدابير التي اتخذت في الهند للوصول بالمرأة الى المناصب التي ينتخب شاغلوها على المستوى المحلي قد كانت تدابير ناجحة ويمكن تطبيقها في البلدان الاخرى. كما ينبغي الا يغيب عن البال ان ٨٠ في المائة من اللاجئين في العالم هم من النساء والاطفال.

٥٧- وقالت ان من الضروري الا يقتصر المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة على ابراز النساء كجبهة واحدة بل ينبغي له ايضا ان يضع معايير تقدمية مبتكرة بعيدة الاثر تسترشد بها الحكومات وشعوبها. وضافت ان وفدها سيواصل عمله بهذه الروح خلال الاعمال التحضيرية للمؤتمر وخلال المؤتمر نفسه. وأكدت من جديد تأييدها للسيدة مونجيلا الامين العام للمؤتمر وللامانة العاملة معها. وقالت ان وفدها يلاحظ بارتياح ان المسائل التي تثير اعتراض المرأة هي واحدة في كل مكان كما يتبين من نتائج المؤتمرات الاقليمية؛ وانه سيكون من السهل لذلك التوصل الى توافق عملي في الاراء بشأن الشواغل الرئيسية لنساء العالم. وأضافت ان وفدها يعتزم العمل مع المنظمات غير الحكومية ومع الوكالات المتخصصة بالامم المتحدة لتحقيق الاهداف المشتركة.

٥٨- السيد لندغرن ألفيس (البرازيل): قال ان السيدة مونجيلا قد اتيحت لها خلال زيارتها للبرازيل في حزيران/يونيه ١٩٩٤ فرصة الوقوف بنفسها على الانشطة التحضيرية للمؤتمر العالمي. واضاف انه قد انشئت لجنة تمثل مختلف قطاعات المجتمع البرازيلي وانها قدمت مؤخرا تقريرها الى الامم

(السيد لندغرن ألفيس، البرازيل)

المتحدة.

٥٩- وذكر أن نضال المرأة فى البرازيل قد ازداد بشكل خاص فى الثمانينات، وهى الفترة التى تم فيها اصدار دستور البرازيل الجديد. واضاف ان هذا الدستور يتفق اتفاقا تاما مع اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة وانه يتضمن كثيرا من توصيات استراتيجيات نيروبى. وأشار بصفة خاصة الى ان الدستور قرر اجازة الوالدية، ونص على توفير وسائل تنظيم الاسرة فى دوائر الصحة العامة، وزاد عدد دور الحضانة النهارية وعدد رياض الاطفال، ويسر وصول المرأة الى سوق العمل، واعطى السجينات حق رعاية اطفالهن الرضع، وحظر التمييز . وقرر المساواة بين الجنسين، واعترف بحق العاملات الريفيات وخدم المنازل فى المساعدة الاجتماعية، وفرض على الدولة أن تنشئ الآليات اللازمة لمواجهة العنف داخل الاسرة. وذكر ان من اكثر الاتجاهات وضوحا فى البرازيل زيادة عدد النساء اللاتى يشغلن مناصب تنفيذية وتشريعية على جميع المستويات.

٦٠- وقال انه على الرغم من تلك المكاسب الهامة، فان التدهور المستمر فى الوضع الاقتصادى الدولى قد اثر بوجه خاص على المرأة. واشار الى ان هذا هو السبب فى ان الاجتماع التحضيرى الاقليمى لمؤتمر بيجينغ فى امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى، وهو المؤتمر الذى عقد فى مار دل بلاتا بالأرجنين قد سلم بالضرورة المطلقة لتحسين نوعية حياة المرأة، وخاصة فى مجالى الصحة والتعليم، كما سلم بأهمية التعاون الدولى فى تحقيق هذه الغاية. وأضاف ان خطة العمل الاقليمية للفترة ١٩٩٥ ٢٠٠٠ التى اعتمدت فى اجتماع مار دل بلاتا قد حددت اجراءات يتعين على كل حكومة من حكومات المنطقة أن تنفذها بهدف تحسين مركز المرأة. على أنه أشار الى انه لن يكون من الممكن اتخاذ هذه الاجراءات الا اذا حدد برنامج عمل بيجينغ الترتيبات المالية والمؤسسية اللازمة لذلك.

٦١- وقال انه يود ان يسجل لصندوق الامم المتحدة الانمائى للمرأة ما قدمة من دعم لجهود البرازيل فى زيادة وعى المرأة بحقوقها، وخاصة حقوقها القانونية، وفى ادارة حوار مع الحركات النسائية بشأن هذه المسألة. وقال ان حقوق المرأة قد تأكدت بقوة فى المؤتمر الدولى للسكان والتنمية الذى عقد مؤخرا بالناهرة. واضاف ان البرازيل تتوقع ان تكون لمؤتمر بيجينغ نفس الاهمية بالنسبة للعالم، وبالنسبة لقضية المرأة على وجه أخص. وقال انه يعتقد ان نجاح المؤتمر سيرتبط ارتباطا وثيقا بالقدرة على وضع الاستراتيجيات المركزة تركيزا محكما وعلى طريقة تنفيذ هذه الاستراتيجيات

(السيد لندغرن ألفيس، البرازيل)

بعد انفضاض المؤتمر. واضاف انه لن يكون من المناسب الذهاب الى بيجينغ بقائمة من الرغبات كما كانت الحال فى المؤتمر الاقليمى الذى عقد فى مار دل بلاتا. وقال انه ينبغى بدلا من ذلك البحث عن اطار يتيح التعامل مع مجموعات المسائل بطريقة شاملة.

٦٢- رئيس الأساقفة مارتينو (المراقب عن الكرسى الرسولى): قال ان الكرسى الرسولى يعطى الأولوية لهدف السلم من بين الأهداف الثلاثة الرئيسة للمؤتمر العالمى المعنى بالمرأة وهى المساواة والتنمية والسلم.

٦٣- وذكر فيما يتعلق بالمساواة أن البابا جون بول الثانى قد اوضح هذا المفهوم عندما تحدث عن "المساواة فى التنوع" قائلا ان المرأة ينبغى ان تكون مساوية للرجل مع بقائها مختلفة عنه. وذكر أن الفرق بينهما يتجلى أساسا فى الأسرة حيث تنهض المرأة بدورها الفريد وهو دور الزوجة والام. ولان هذا الدور دور لا غنى عنه، ينبغى للسلطات ان تكفل الا ينتقص النشاط المهنى بالمرأة من وظيفتها كأم ومعلمة. واضاف انه ينبغى التسليم بالقيمة الاجتماعية للعمل الذى تقوم به المرأة داخل الاسرة، بما فى ذلك التسليم به عن طريق التدابير التشريعية، وانه ينبغى ادراج هذا العمل فى نظم المحاسبة القومية للعمل. وذكر ان الحكومات تستطيع أيضا تشجيع نظم العمل المرنة للوالدين وادماج المسنات ضمن القوى العاملة.

٦٤- وقال ان حماية المرأة فى الاسرة تتطلب ايضا اتخاذ تدابير تتصدى للعنف المنزلى. فالاسرة ينبغى أن تكون مكانا للأمن وتحقيق الذات لكل فرد من أفرادها. وذكر أن ضرورة التثقيف العام فى هذا الصدد ضرورة واضحة وأن هذا التثقيف ينبغى ألا يكون موجها للمرأة وحدها بل للرجل أيضا.

٦٥- وقال ان من المهم ايضا ضمان أن توفر للمرأة، وخاصة المرأة الريفية، الخدمات الاجتماعية الاساسية بما فيها التعليم والرعاية الصحية. وأوضح ان الوكالات الانسانية التابعة للكنيسة الكاثولوكية هى ايضا على وعى بأثر المساعدة الانمائية على المرأة حتى ولو كانت هذه المساعدة على نطاق متواضع جدا مثل حفر آبار المياه.

(رئيس الأساقفة مارتينو، المراقب عن الكرسي الرسولي)

٦٦- وقال إن وسائط الاعلام لها دور بالغ الاهمية على النطاق العالمي. وينبغي تشجيعها على ترويج الصور الايجابية للمرأة والعلاقات بين الجنسين. ويجب أن تكون صناعة الاعلام مسؤولة عن محتوى برامجها، خاصة عندما توجه هذه البرامج الى جمهور شديد التنوع. واضاف ان ثمة مجتمعات كثيرة لا تأثير لها على ما يذاع أو ينشر وانه لا توجد رقابة على نشر الصور الجنسية أو على تصوير العنف. وذكر أن الامر لا يتعلق بتقييد حرية التعبير أو فرض قيود على الاعلام، ولكنه يتعلق بدعوة من يملكون ويديرون وسائل الاعلام الى التقيد بمدونة اخلاقية دولية تشمل الالتزام بتعزيز وحماية كرامة المرأة وحقوقها.

٦٧- وقال ان رفاه المرأة له جوانبة المادية والنفسية والاجتماعية، كما ان له ايضا جوانبه الروحية والدينية. وذكر أن الكرسي الرسولي يرى ان من المثير للقلق أنه بذلت في الفترة الاخيرة جهود في مختلف المحافل الدولية لتجنب أو حذف أية اشارة ايجابية الى الدين أو الحياة الروحية فيما يتعلق بالمرأة. فارتكاب أعمال العنف ضد المرأة باسم الدين لا يعني اهمال ان المعتقدات الدينية تمثل جانبا هاما في حياة كثير من النساء وينبغي احترامها على هذا الاساس.

٦٨- واضاف ان الكرسي الرسولي يقلقه وضع اللائجات والمشردات اللاتي كن في كثير من الاحيان مسؤولات عن مصالح أسرهن، كما يساوره القلق ازاء المعاناة التي تتحملها النساء والاطفال بصفة خاصة نتيجة للجزاءات المفروضه دوليا. فالنساء والاطفال هم الذين يعانون اكثر من غيرهم من الجزاءات الاقتصادية مع انهم غير مسؤولين عن المنازعات التي أدت الى فرض هذه الجزاءات.

٦٩- وذكر، اخيرا، انه ينبغي اتخاذ جميع التدابير الممكنة لحماية اكثر الفئات ضعفا، وخاصة النساء، في حالات المنازعات. على أنه أضاف أن الحل الحقيقي هنا ايضا كما ذكر في بداية بيانه هو السلام.

٧٠- السيد كريسكوف (الاتحاد الروسي): قال ان بلده يرحب بالاعمال التحضيرية الواسعة التي يجري القيام بها للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وخاصة نتائج اعمال الدورة الثامنة والثلاثين للجنة مركز المرأة. واضاف ان الشهور التسعة المتبقية الى حين انعقاد المؤتمر العالمي ينبغي استغلالها في دراسة الاسباب الكامنة وراء التمييز ضد المرأة ووضع مشروع وثيقة ختامية تكون قصيرة ودقيقة

(السيد كريسكوف (الاتحاد الروسي)

وملموسة. وأضاف ان انشاء فريق عامل مفتوح العضوية لاعداد تلك الوثيقة الختامية أو مشروع برنامج العمل هو فكرة ممتازة.

٧١- وذكر أن المؤتمر الوزارى الثانى لاسيا والمحيط الهادئ، وهو المؤتمر الذى عقد فى جاكارتا فى حزيران/يونية ١٩٩٤، قد اتخذ قرارات تتعلق بمشاركة المرأة فى التنمية، وهى قرارات يعتبرها وفده بالغة الاهمية. وذكر أنه يلاحظ مع الارتياح ان ذلك المؤتمر وكذلك الاجتماع التحضيرى الاقليمى الاوروبى الذى عقد فى فيينا قد اعتمدا وثيقتين ختاميتين اخذتا فى الاعتبار مشاكل المرأة فى البلدان التى تمر بمرحلة الانتقال. واضاف ان محتوى هاتين الوثيقتين ينبغى ان يؤخذ فى الاعتبار عند اعداد مشروع برنامج العمل الذى سيصدره المؤتمر العالمى.

٧٢- وقال ان من رأى حكومته ان التوصيات التى توضع خلال الاعمال التحضيرية للمؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة ينبغى ان تكون ذات طبيعة عملية وان توجه عناية خاصة الى المسائل التالية: مشاركة المرأة فى عملية اتخاذ القرارات وفى الحياة السياسية؛ ودور المرأة فى الحركة التعاونية؛ ومشاركة المرأة فى ادارة الروابط؛ ودور المرأة فى الحكومة؛ ومشاركة المرأة فى عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية وانشطة المنظمات النسائية.

٧٣- وذكر أن حكومته قامت، فى اطار الاعمال التحضيرية للمؤتمر العالمى، بإنشاء مجلس وطنى مسؤول عن اعداد مشروع تقرير يقدم الى المؤتمر وعن احالته الى الامانة العامة للامم المتحدة. واضاف ان المجلس ينظر حاليا فى امكانية اصدار التشريعات اللازمة لتنفيذ اعلان الامم المتحدة بشأن القضاء على العنف الموجه ضد المرأة.

٧٤- وقال ان المشاكل المتصلة بمركز المرأة لها أهمية خاصة فى بلده فى الوقت الحاضر. ففى تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٤٣، أنشئت حركة سياسية تطلق على نفسها اسم "نساء روسيا". ومن أهداف هذه الحركة تعزيز دور المرأة فى الميدانين الاجتماعى والسياسى وزيادة عدد المرشحات لانتخابات الهيئات الحكومية. واضاف انه بفضل هذه الحركة توجد حاليا ٦٩ امرأة فى كونجرس الاتحاد الروسى يمثلن ٤ر١١ فى المائة من مجموع النواب. على انه اضاف ان مشاركة المرأة مشاركة كافية فى الهيئات التمثيلية، سواء على المستوى الفيدرالى أو المستوى المحلى، تمثل مشكلة لم يتم بعد التوصل

(السيد كريسكوف، الاتحاد الروسي)

الى حل لها. وقال ان التغلب على هذه المشكلة يتطلب بوجه خاص التخلي عن كثير من الانماط الشائعة الموروثة من الماضي.

٧٥- وقال انه اذا كان هناك مجال من مجالات وضع المرأة في بلده يحتاج بوجه خاص الى التحسين فهو مجال العمل. فالمرأة تمثل ٧٠ في المائة من العاطلين في الاتحاد الروسي، وهي مشكلة يزيد من خطورتها أن واحدة من كل خمس من المتعطلات تقوم بدور العائل الوحيد لاسرتها. وهناك أيضا مشكلة اللاجئين حيث تمثل المرأة ٥٣ في المائة من مجموع عددهم.

٧٦- وذكر أن حكومته إزاء هذا الوضع قد تعهدت، ضمن امور اخرى، بتعزيز الآليات الوطنية المسؤولة عن تحسين وضع المرأة وتزويدها بالموارد المالية والبشرية اللازمة؛ وايجاد الاطار التشريعي الملائم للمرأة، وتحسين وضع المرأة في سوق العمل والقضاء على التمييز في هذا المجال؛ وتيسير حصول المرأة على التدريب؛ ودعم المبادرات التي تتخذها المنظمات النسائية. وقال انه لم يكن من قبيل المصادفة أن المؤتمر النسائي الذي عقد مؤخرا في اطار السنة الدولية للاسرة وفي سياق الاعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة قد جعل موضوعه "العمل، والعمالة، والبطالة". وفي لك المؤتمر أعلن رئيس الاتحاد الروسي، السيد بوريس يلتسن، انه يجري اعداد مشروع مرسوم يوفر مزيدا من المساعدة للمرأة ذات الاطفال. وقال ان حكومته تعتقد أن المشاكل المتصلة بالطفل والاسرة لا يمكن بحثها في عزلة عن المشاكل المتصلة بمركز المرأة حيث أن جميع هذه المشاكل مترابطة.

٧٧- السيد سي (المراقب عن منظمة الوحدة الأفريقية): أشار إلى أن جمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ذكروا في خطة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية في افريقيا، وهي الخطة التي اعتمدت في عام ١٩٩٠، أن مشاكل المرأة لا يمكن معالجتها في عزلة عن مسألة التنمية بوجه عام. وقال ان خطة العمل قد اكدت بذلك، في جملة أمور، على التعليم والتدريب، والعمالة، ووسائط الاعلام، والصحة، والتغذية، والحياة الاسرية. على انه ذكر ان الازمة الاقتصادية التي أثرت على معظم بلدان افريقيا في الثمانينات قد أدت الى تدهور حاد في المركز الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الافريقية، وهو وضع زاده تعقيداً الجفاف والحرب الاهلية والنمو السريع للسكان. ونتيجة لذلك فان المكاسب التي حققتها المرأة خلال الثلاثين عاما الماضية قد تناقصت بشكل خطير إن لم تكن قد

(السيد سي، المراقب عن منظمة الوحدة الأفريقية)

انتكست. و ضاف ان الامم المتحدة تقدر انه بحلول عام ١٩٩٥ ستكون هناك ٢٦٠ مليون امرأة فى افريقيا تعشن فى فقر. وهذا وضع يزيد فى عدم مقبوليته ان النساء يؤلفن اكثر من ٥٠ فى المائة من السكان كما ان اكثر ٢٥ فى المائة من الاسر فى كثير من البلدان الافريقية ترأسها المرأة.

٧٨- وأعرب عن أسفه لأن المرأة فى افريقيا كانت تمنح تقليديا مركزاً منخفضا كما ينعكس فى كثير من العادات والممارسات الثقافية، كما انه لم يعين فى الوظائف العليا سوى عدد قليل جدا من النساء. واضاف ان فرص التعليم والتدريب محدودة جدا بالنسبة للمرأة، وان هذا هو احد الجوانب الرئيسية للتمييز ضد المرأة كما اشير الى ذلك فى مؤتمر عموم افريقيا المعنى بتعليم الفتاة الذى عقد فى واغادوغو فى بوركينا فاصو فى اواخر اذار/مارس ١٩٩٣. وذكر أن من الأمور الأساسية أن تعجل الدول الأفريقية بإدماج المرأة فى عملية التنمية وأن تتيح لها مزيدا من فرص التعليم والتدريب. وأضاف أن هذه الضرورة مسلم بها فى كثير من الصكوك التى اعتمدت فى أفريقيا مثل خطة عمل لاغوس، واستراتيجيات نيروبى التطلعية من أجل النهوض بالمرأة، وإعلان أبوجا بشأن التنمية القائمة على المشاركة: دور المرأة الأفريقية فى التسعينات، والمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، كما هو مسلم بها على الصعيد العالمى فى اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأضاف أن منظمة الوحدة الأفريقية تعمل على زيادة وعى مقررى السياسات فى أفريقيا بضرورة إتاحة السبل للمرأة للمساهمة الفعالة فى التنمية. وقال إن لجنة العمل التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية تقوم بدور حاسم فى هذا الصدد. وذكر أنه خلال الدورة السادسة عشرة للجنة اعتمدت أمانة منظمة الوحدة الأفريقية مبادئ توجيهية للنهوض بعمل المرأة فى القطاع غير المنظم.

٧٩- وذكر أنه فى تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٨٩ وجدت أمانة منظمة الوحدة الأفريقية أن من الضرورى إنشاء مركز اتصال خاص بالمرأة يعمل على إدماج شواغل المرأة إدماجا كاملا فى أنشطة المنظمة وسياساتها وبرامجها. وأضاف أن الهدف الطويل المدى لمنظمة الوحدة الأفريقية هو بوجه عام تشجيع الدول الأعضاء على تنفيذ سياسات تكفل للمرأة الوصول على قدم المساواة إلى هيئات صنع القرارات واعتماد تدابير لتنفيذ الاتفاقات القائمة من منظور المرأة. وقال إنه انطلاقا من هذه الروح عقدت منظمة الوحدة الأفريقية فى آب/أغسطس ١٩٩٢ مؤتمرا إقليميا بشأن المرأة والسلم والتنمية وذلك فى كامبالا بأوغندا.

(السيد سي، المراقب عن منظمة الوحدة الأفريقية)

٨٠- وذكر أن الدور الحيوى للمرأة فى التنمية تم التأكيد عليه بوجه خاص فى المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية. فقد اتفقت الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير لتحسين الظروف الاقتصادية الاجتماعية والثقافية للمرأة الأفريقية من أجل إدماجها إدماجا كاملا فى الأنشطة الإنمائية بالمجتمع المحلى.

٨١- وقال إن الاجتماع التحضيرى الإقليمى الأفريقى للمؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة الذى عقد فى داكار تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية قد وضع مشروع خطة عمل أكدت على إدماج منظور المرأة فى تنفيذ البرامج، والتصديق على جميع الاتفاقيات المتعلقة بحقوق المرأة، وتوفير الأطر القانونية الوطنية لتنفيذ الخطة، وتعبئة الموارد. وأضاف أن خطة عمل داكار ستقدم إلى الاجتماع القادم لمؤتمر القمة الذى تعقده منظمة الوحدة الأفريقية لاعتماده.

رفعت الجلسة فى الساعة ١٨/٠٥